العرب
السبت 2021/05/01
السنة 43 العدد 12047

القانون الأردني لحماية اللغة العربية.. ترحيب وتخوّف

القانون يعيد إلى العربية مكانتها الاجتماعية انطلاقا من التعليم

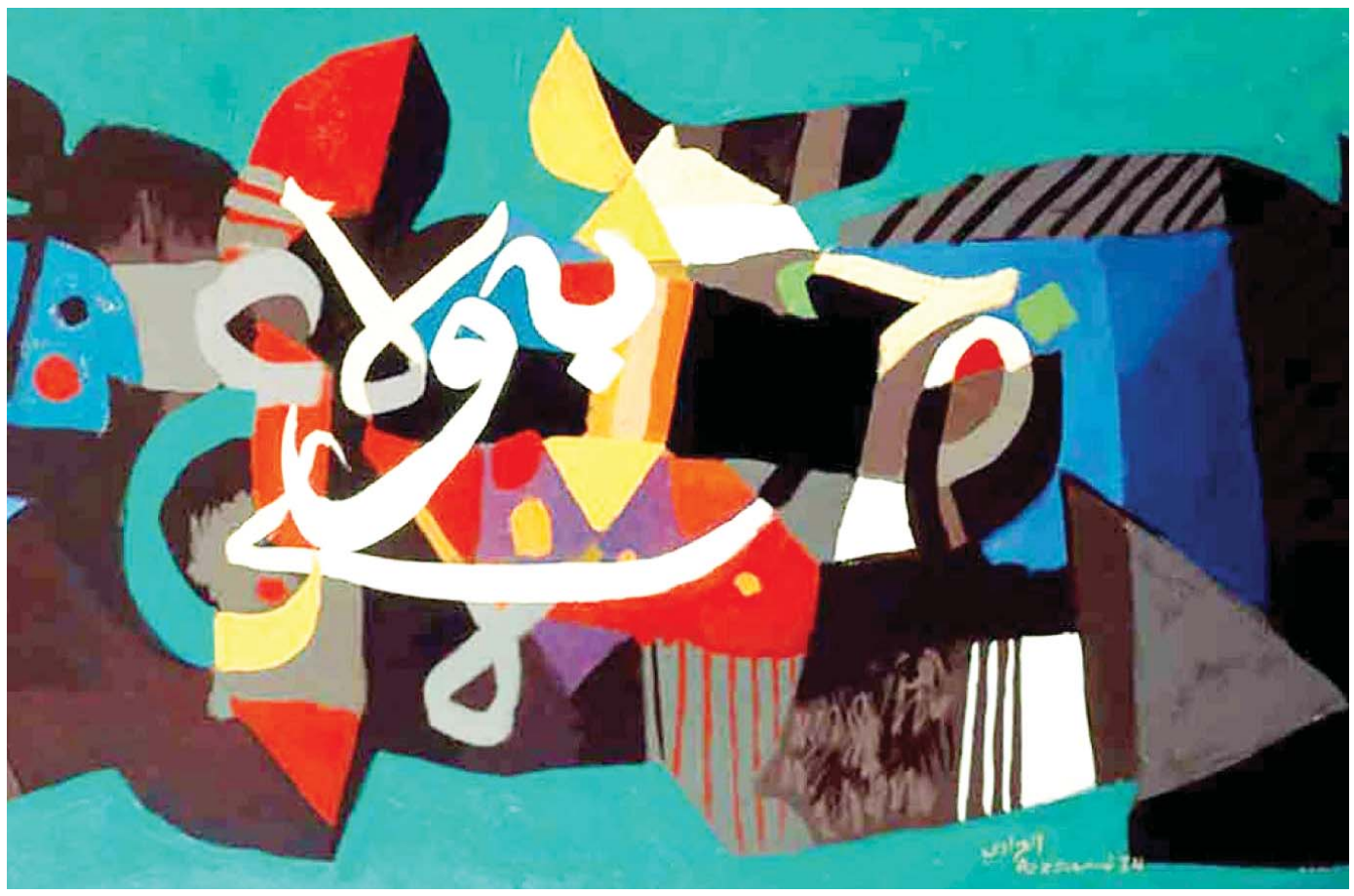

العربية تحتاج إلى تحديث (لوحة للفنان ضياء العزاوي)

تواجه اللغة العربية تحديات كبيرة مع التطور التكنولوجي. فالعولمة طالت أغلب المجتمعات العربية وبدأت تمحو خصوصياتها الثقافية، ومن أهمها اللغة العربية التي تراجع حضورها مقارنة باللغات الأجنبية. وقد انتهجت العديد من الدول سياسات هامة لتعريب الإدارة والتعليم والتركيز على حماية الثقافة العربية، على أمل أن يسير ذلك الأمر بسلاسة.

عمان – يحسب لقانون حماية اللغة العربية في الأردن، أنه أول تشريع من نوعه في العالم العربي، إلا أن رحلة هذا القانون ما تزال طويلة لإرساء دعائمه في الحياة العامة، رغم أنه قطع شوطًا لا بأس به في تنفيذ مقاصده وغاياته وتحقيق الإجماع حوله.

فالقانون الذي رأى النور بعد أن أقرّه مجلس النواب الأردني قبل أزيَد من ست سنوات، أفرز نظامًا "إلزاميًا" لإجراء امتحان الكفاية في اللغة العربية نجحَ مجمع اللغة العربية بالتعاون مع الشركاء في تطبيقه لجهة رفع سويّة الإمكانات اللغوية للمرشحين لطيفٍ من الوظائف الحكومية والعامة والأكاديمية، لكنّ نظامًا آخر أعدّه المجمع ما زال بانتظار الإقرار ليكتمل عقْدُ القانون وتتحقق الغايات المأمولة منه.

قانون ثقافي

يُلزم قانون حماية اللغة العربية مؤسسات الدولة بالعمل على سيادة اللغة العربية وتعزيز دورها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني وفي الأنشطة العلمية والثقافية. ويشمل ذلك تسميات هذه الجهات ووثائقها ومعاملاتها وسجلاتها والوثائق والعقود والاتفاقيات التي تكون طرفًا فيها، والكتب الصادرة عنها، وأيّ إعلانات مرئية أو مسموعة أو مقروءة موجهة للجمهور، وأيّ منشورات دعائية وغير دعائية، وأيّ حملات إعلامية.

> اللغة العربية في هذا العصر تحتاج إلى قانون لحمايتها بسبب اقتراب اللغات بعضها من بعض حدّ التداخل

كما يوجب القانون أن يكون باللغة العربية، أيُّ إعلان يُبَثّ أو يُنشَر أو يُثبَّت في أي مكان عام، مع جواز أن تضاف ترجمة له بلغة أجنبية عند الضرورة، على أن تكون اللغة العربية أكبر حجمًا وأبرز مكانًا.

حتى الأفلام والمصنفات الناطقة بغير العربية المرخص عرضها صوتًا أو كتابةً كان لها نصيب في هذا القانون الذي يشترط أن تُترجَم إلى اللغة العربية. وهو ما يشمل أيضًا لافتات أسماء المؤسسات، وأوراق النقد والمسكوكات والطوابع والميداليات، والشهادات والمصدَّقات العلمية، مع جواز أن تضاف إلى الكتابة العربية ما يقابلها بلغة أجنبية، على أن تكون اللغة العربية أكبر حجمًا وأبرز مكانًا.

ولا يغفل القانون تسميةَ الشوارع والأحياء والساحات العامة وغيرها من المواقع، مع استثناء أسماء الأعلام غير العربية. وينطبق هذا على المؤسسات التجارية والمالية والصناعية والعلمية والاجتماعية والخدمية والترفيهية والسياحية.

وبهدف تعزيز مكانة اللغة العربية، يشترط المجمع أن تلتزم جميع الجهات المشمولة بأحكام هذا القانون بالمصطلحات العلمية والفنية التي يعتمدها المجمع، وأن يلتزم المعلمون في مراحل التعليم العام وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي باستخدام اللغة العربية في التدريس.

وينص القانون على أن اللغة العربية لغةُ البحث العلمي، وتُنشر البحوث بها، مع جواز النشر بلغات أجنبية، شرطَ أن يقدم الباحث ترجمة للبحث باللغة العربية.

يؤكد الدكتور محمد السعودي الأمين العام لمجمع اللغة العربية، أن هذا القانون "ثقافيّ" في الأصل، وأنّ على الجهات التي تعمل في نطاقه أن تراعي أنه لا يُقصَد به أن يصطدم مع الناس.

ويضيف أن القانون أُقرّ بعد سنوات طويلة من "السبات" أو "الغفوة" في التعامل مع اللغة العربية ووضعها في المكانة التي تليق بها، مشيرًا إلى أن تطبيق القانون ينبغي أن يكون تدرُّجيًا، وبتعاون من الأطراف المعنية جميعها، لاسيما أنه يمسّ ثقافة المجتمع والتعليم والعادات والتقاليد واللهجات المحلية، بصورة أو بأخرى.

يوضح السعودي أنّ من أبرز ثمار هذا القانون وتجلّياته التطبيقية، إقرار نظام امتحان الكفاية في اللغة العربية، فبحسب القانون "لا يعيَّن معلم في التعليم العام أو عضو هيئة تدريس في التعليم العالي أو مذيع أو معدّ أو محرر في أيّ مؤسسة إعلامية إلا إذا اجتاز امتحان الكفاية في اللغة"، وكذلك أن تلتزم مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة والمؤسسات التعليمية بـ"التدريس باللغة العربية في جميع العلوم والمعارف"، باستثناء ما تقرره وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهذا الخصوص.

وجرى في الفترة التجريبية إخضاع أكثر من 12 ألف معلم للامتحان، وتراوحت نسب النجاح فيه بين 68 في المئة و81 في المئة، وهي نسبة "متقدمة على المستوى الدولي" وفقًا للسعودي، الذي أكد أن مجمع اللغة العربية –صاحب الولاية في تطبيق القانون والنظام– يستعين بديوان الخدمة المدنية ووزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي لإجراء الامتحان في توقيتات مناسبة في أكثر من 20 مركزًا في محافظات الأردن .

ضد التشدد في التطبيق

من جهتها، تقول الكاتبة والأكاديمية سهى نعجة، إن هناك أممًا متحضّرة سبقتنا إلى وضع قانون لحماية لغتها؛ "ليس لأنّ اللغة في حالة حرب مع لغة أخرى، ولا لأنّ اللغة في حالة انهزام وتضاؤل، أو احتضار وتلاش، بل لأنّ اللغة في حاجة إلى مطاعيمَ حديثة، تُكسبها مناعة وقوّة وصحّة؛ لتبقى فينا ما حيينا، ولتبقى لأبنائنا هدية الأجداد للأحفاد."

وتضيف بأنّ اللغة العربيّة في هذا العصر أحوج ما تكون إلى قانون لحمايتها، بسبب "اقتراب اللغات بعضها من بعض حدّ التداخل الذي تضيع فيه معالم هويتنا، فنخسر ذاتنا من غير احتراب."

وبشأن تفعيل القانون وتنفيذه، ترى نعجة أنّ التفكير بتحويل القانون إلى سُلطة هو الذي يسيطر على عقلية الكثيرين، مع أنّ تفعيل هذا القانون "يحتاج إلى تحويله إلى حالة اقتناع شعبي ووطني عند كلّ فئات الشعب العربيّ حتى يصبح كلّ متكلّم بهذه اللغة حارسًا لها، ومؤمنًا بها، وهذا يستدعي ما يشبه الحملات الإعلاميّة الإعلانيّة الدعائيّة التي تسعى إلى نشر الشيء الجديد."

وتؤكد أن قانون حماية اللغة العربية لا يحتاج بالضرورة إلى سلطة تحميه، وتعاقب مَن يتجرأ على انتهاك حدوده أو تهديد وجوده، بل هو بحاجة إلى "عُشّاق له وللّغة العربيّة، يدافعون عن عشقهم للغتهم بالتقيُّد بها، وبالالتزام بها صافية مقطّرة نقيّة سلسة عذْبة حديثة متطورة مقنعة مثقّفة قادرة على ترجمة مشاعر عشّاقها وأفكارهم بجُمَل لا يجدون في بنائها سدودًا من القواعد اللغويّة غير المعاصرة".

وفي هذا السياق، تدعو نعجة أهلَ اللغة، ومجامع اللغة، ودارسي اللغة ومحبّيها من الشعراء والأدباء والكُتّاب وغيرهم، البحث في كيفية تحديث الخطاب باللغة العربيّة من غير أن تفقد ثوابتها. وهذه المهمة حسب رأيها "تجعل من علماء اللغة العربيّة على اتفاقهم وافتراقهم مطالَبين بأن يقدموا لأبنائهم صيغًا تعليميّة حديثة من اللغة العربيّة، تجعل منها معشوقة جميلة للجيل القادم إلى عالم متشابك اللغات حتى لا يبحث ذلك الجيل عن لغة تقنعه، أو يبتدع لغة تغويه وتستهويه وتعبّر عنه وفق رؤياه كما الحال في ما يسمّى الآن: لغة الدواوين ولغة الأرابيزي".

أما الناقد والأكاديمي غسان عبدالخالق، الذي تولى أمانة السرّ لجنة صياغة قانون حماية اللغة العربية، فيستذكر الاتجاهات المتباينة التي أظهرها أعضاء اللجنة في البدايات انطلاقًا من فهم كلّ منهم للقانون ومقاصده.

ويقول عبدالخالق إنّ بعض الأعضاء أظهر تشدُّدًا في مسألة فرض غرامات على مخالفي القانون بعد إقراره، بخاصة أولئك الذين يضعون لمحلاتهم لافتات بلغات أجنبية. وفي مقابل ذلك، كان هناك توجُّه معتدل يرى أن الغاية من القانون تثقيف الناس بأهمية التعريب، وخفض التلوث البصري في المشهد العام، والحدّ من العشوائية التي تسمُ توزيع اللافتات التجارية، والتوعية بجماليات الخط العربي وإمكاناته الكامنة فيه.

ويؤكد عبدالخالق أن المجتمعات المستنيرة "مندوبةٌ على سنّ تشريعات لحماية الهوية في ظلّ تغوُّل العولمة وفي ظلّ ما يمكن تسميته تآكل ملامح الهوية الثقافية"، وهذا يشمل دولًا أوروبية، على غرار ألمانيا وفرنسا اللتين بادرت حكومتاهما إلى استحداث قوانين لحماية الهوية فيهما من تغول الثقافات الأخرى، وبخاصة الإنجلوسكسونية.

ويقرّ عبدالخالق هو الآخَر أن تطبيق قانون حماية اللغة العربية ينبغي أن يراعي التدرُّجية، فالغرض منه ليس "تغريم المخالفين" بقدر إيجاد قواسم مشتركة مع الأطراف المعنية (الجهات الحكومية والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية) والحصول على تعاطفها وتأييدها وصولًا إلى صيغ توافقية من شأنها أن تعزّز استخدام اللغة العربية السليمة على الأقل (وليس الفصيحة) في المكاتبات والمراسلات والترويسات الرسمية واللافتات.

ويشدد عبدالخالق على أهمية هذا الجانب بحديثه عن الالتباسات ومواضع الخلاف التي تكتنفها الاتفاقيات المبرمة مع دول أخرى والمصاغة بلغات أجنبية في غياب نص عربي موازٍ يمكن الركون إليه عند الحاجة. وهو ما يجعل كفّة الطرف الآخر راجحةً عند حدوث نزاع ما، الأمر الذي "سيتسبّب في ضياع حقوقنا وفي نشوء تفسيرات متعددة للنص نفسه".

الألماني يورغن هابرماس «شخصية العام الثقافية» لجائزة الشيخ زايد للكتاب

أبوظبي - اختارت جائزة الشيخ زايد للكتاب بمركز أبوظبي للغة العربية التابع لدائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس للفوز بجائزة "شخصية العام الثقافية"، وذلك تقديراً لمسيرته الفكرية الحافلة التي تمتد لأكثر من نصف قرن.

وقدّم هابرماس مساهمات نوعية وعميقة في حقل الفلسفة على نحو أثرى العديد من التخصصات، كدراسات التواصل والثقافة، والنظرية الأخلاقية، واللغويات، والنظرية الأدبية، والعلوم السياسية، والدراسات الدينية، واللاهوت، وعلم الاجتماع.

ويأتي فوز هابرماس تقديراً للمكانة المرموقة التي يتمتع بها بوصفه "واحداً من أكثر الفلاسفة تأثيراً في العالم" ورائداً في الخطاب الفلسفي النقدي، فضلا عن حضوره معلما للعديد من المنظرين في علم الاجتماع السياسي والنظرية الاجتماعية والفلسفة الاجتماعية.

تعد جائزة "شخصية العام الثقافية" من أهم فروع جائزة الشيخ زايد للكتاب ويتم منحها كل عام لشخصية أو مؤسسة بارزة على المستويين العربي أو الدولي، تقديراً لإسهاماتها في إثراء الثقافة العربية إبداعاً أو فكراً، على أن تتجسّد في أعمالها أو نشاطاتها قيم الأصالة والتسامح والتعايش السّلمي، وقد منحت حتى الآن لأربع عشرة شخصية ومؤسسة من إحدى عشرة دولة من جميع أرجاء العالم.

وقال محمد خليفة المبارك رئيس دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي "تسعى جائزة الشيخ زايد للكتاب بمركز أبوظبي للغة العربية منذ انطلاقتها إلى تكريم روّاد الفكر والأدب والثقافة من حول العالم، وهي اليوم تحتفي بمسيرة واحد من أهم علماء الفلسفة والاجتماع في عالمنا المعاصر، وأحد أكثر الفلاسفة تأثيراً في العالم يورغن هابرماس الذي يمثل علامة فارقة في الحياة الفلسفية الألمانية المعاصرة وأثرت أعماله على الدراسات الإنسانية، وساهمت في تعزيز الحوار والتفاهم بين الحضارات وترسيخ قيم التسامح والتعايش، وهو ما ينسجم مع رؤيتنا في دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي".

من جانبه قال الدكتور علي بن تميم أمين عام جائزة الشيخ زايد للكتاب رئيس مركز أبوظبي للغة العربية "قلّما نجد شخصيات بارزة في الحقل الفلسفي والثقافي والفكري مثل يورغن هابرماس، فهو يتمتع بمسيرة حافلة بالإنجازات والأعمال المتميّزة، التي جعلته الصوت الأكثر حضوراً وتأثيراً في الحياة الثقافية الألمانية على مدى أكثر من 50 عاماً، وما لقب شخصية العام الثقافية إلّا تأكيدٌ على تميّز مسيرته ونتاجه الفلسفي المهم والذي أثر في الثقافة العالمية ومنها الثقافة العربية".

وأضاف "تأتي هذه الجائزة لتؤكد متانة الروابط التي تجمع الثقافتين العربية والألمانية حيث تحل جمهورية ألمانيا الاتحادية ضيف شرف على معرض أبوظبي الدولي للكتاب، وستشهد العاصمة أبوظبي العديد من الفعّاليات الثقافية التي تحتفي بهذه الروابط وتسلّط الضوء على التبادل الثقافي بين الثقافة العربية والثقافة الألمانية".

جدير بالذكر أن يورغن هابرماس الذي ولد عام 1929، يعدّ رائد الخطاب النقدي الفلسفي والسياسي ووصفته دائرة ستانفورد الفلسفية بأنه واحدٌ من أكثر الفلاسفة تأثيراً في العالم، كما برز في ألمانيا مفكرا عاما يتولى مناقشة القضايا المهمة والأساسية في الصحف الألمانية.

وينتمي الفيلسوف الألماني هابرماس إلى مدرسة فرانكفورت النقدية، وهي مدرسة للنظرية الاجتماعية والفلسفة النقدية أسسها عددٌ من المفكّرين، منهم ماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو وهربرت ماركوز، ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويعدّ هابرماس من الجيل الثاني لهذه المدرسة التي تستند إلى الفرويدية والهيغلية والماركسية.

وربط هابرماس بين التقاليد الأوروبية والأنجلو أميركية في التفكير، وتنوّعت الموضوعات التي تناولتها أعماله من النظرية الاجتماعية السياسية إلى الجماليات ونظرية المعرفة واللغة إلى فلسفة الدين، وقد أثّرت أفكاره في الفلسفة وفي الفكر السياسي القانوني وعلم الاجتماع ودراسات التواصل ونظرية الجدل والبلاغة وعلم النفس واللاهوت، وتتميّز أعماله بوجود اتجاهين جوهريين، الأول يتعلّق بمجال الفكر السياسي، أما الثاني فيدور حول قضايا العقلانية والتواصل والمعرفة.

> هابرماس آخر أعلام مدرسة فرانكفورت وصاحب نظرية الفعل التواصلي لبناء مجتمع عقلاني يقوم على الحوار

ويعدّ الفيلسوف هابرماس صاحب نظرية الفعل التواصلي من أجل بناء مجتمع عقلاني حداثي يقوم على أخلاقيات الحوار، لذلك اهتمت فلسفته بالمحاور التي تهم الإنسان الحديث، مثل أزمة الفرد وآليات السيطرة، ووهم حرية ما بعد الحداثة، وكيفية التحرّر من قبضة المؤسسات التي تمسخ الجوهر الإنساني، إلّا أن أطروحته الفلسفية المعروفة بالخطاب النقدي الخالي من الهيمنة، تظل الأطروحة الأوسع شهرة والأكثر تأثيراً، فهابرماس يشدد على أن الفعل التواصلي لا يستطيع أن يحصل على مشروعية حقيقية قائمة على سلطة العقل إلّا في إطار خطاب نقدي خال من التحيزات والحواجز والقيود.

يشار إلى أنه سيتم تكريم الفائزين بالجائزة خلال حفل افتراضي يُنظم بالتزامن مع معرض أبوظبي الدولي للكتاب، وسيتم خلاله تكريم الفائز بلقب "شخصية العام الثقافية" ومنحه "ميدالية ذهبية" تحمل شعار الجائزة وشهادة تقدير، بالإضافة إلى مبلغ مالي بقيمة مليون درهم، في حين يحصل الفائزون في الفروع الأخرى على "ميدالية ذهبية" و"شهادة تقدير" وجائزة مالية بقيمة 750 ألف درهم.

أكثر الفلاسفة المعاصرين تأثيرا